

Distr.: General
14 January 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويعرض التقرير آخر التطورات بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/1019).

٢ - وقد بقيت ممثلي الخاصة لجورجيا، هايدي تاغليافيني، على رأس البعثة. وواصل اللواء قاضي أشفق أحمد (بنغلاديش) عمله كبيراً للمراقبين العسكريين. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان قوام البعثة يبلغ ١١٨ مراقباً عسكرياً و ١٠ من ضباط الشرطة المدنية (انظر المرفق).

ثانياً - العملية السياسية

٣ - في مجال الجهود المتواصلة للمضي إلى الأمام في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا، قامت ممثلي الخاصة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بدعم من فريق الأصدقاء، بمواصلة العمل في المجالات الثلاثة ذات الأولوية - التعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً؛ والمسائل السياسية والأمنية - وذلك حسبما أوصت به اجتماعات فريق الأصدقاء التي ترأسها الأمم المتحدة في شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة S/2003/412 والفقرات ٥ إلى ٨ من الوثيقة S/2003/1019). وظلّت الأنشطة التي تركز على النتائج بشأن مجموعات المسائل الثلاث هذه، بما في ذلك في إطار الأفرقة العاملة التي وافق عليها رئيس جورجيا ورئيس الاتحاد الروسي في سوشي في آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٥ من الوثيقة S/2003/412)، هي الوسائل الرئيسية لبناء أساس مشترك بين



الجانبيين الجورجي والأبخازي، وفي نهاية المطاف، للشروع في مفاوضات مجدية بشأن تسوية سياسية شاملة قائمة على الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" ورسالة الإحالة المرفقة بها (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة S/2002/88).

٤ - ومنذ إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أدت التطورات التي طرأت على السياسة المحلية الجورجية، والتي تابعتها عن كثب، إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في البلد. وقد ناشدت جميع الأطراف ممارسة أقصى قدر ممكن من ضبط النفس وحشّتها على بذل جميع الجهود الممكنة من أجل الشروع في حوار سياسي مجد بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وفي أعقاب استقالة الرئيس إدوارد شفرنادزه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعربت للرئيسة المؤقتة، نينو بوجانتري، عن ترحيب المجتمع الدولي بالخطوات المتخذة لحل الأزمة السياسية ضمن الإطار الدستوري، وأكدت لها دعم الأمم المتحدة ومشاركتها المستمرة في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا.

٥ - وظلّت ممثلي الخاصة على اتصال وثيق بالجانبيين وممثلي فريق الأصدقاء، في كل من تبليسي وفي عاصمة كل منهم، ولا سيما من أجل منع توقف عملية السلام أو حتى انتكاسها نظرا للحالة السياسية المتقلبة. وأجرت مشاورات منفصلة مع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بالصراع بين جورجيا وأبخازيا، والوكيل الأول لوزير الخارجية السيد فلاري لوشينين، في موسكو، ومع المبعوث الألماني الخاص لروسيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا، السيد نوربرت باس، في برلين. والتقت أيضا بالمفاوض الخاص المعني بالصراعات الأوروبية الآسيوية في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد رودلف بيرينا.

٦ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أجرى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري كويهنو، إلى جانب ممثلي الخاصة، محادثات مع القادة الجورجيين والأبخازيين في تبليسي وسوخومي. وأكد وكيل الأمين العام للجانبيين، أثناء استعراضه للتقدم المحرز منذ زيارته السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أهمية المضي في الامتثال لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ (S/1994/583 و Corr.1، المرفق)، والحوار المنتظم ومواصلة التعاون العملي، ولا سيما فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والمسائل المتعلقة بالعودة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أكد في اجتماع مع الرئيسة المؤقتة المعينة مؤخرا لجورجيا، أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بتيسير التوصل إلى تسوية دائمة تحترم احتراماً تاماً سيادة جورجيا وسلامة أراضيها.

٧ - وكثّفت ممثلي الخاصة جهودها الرامية إلى عقد اجتماع ثان بشأن الضمانات الأمنية (انظر الفقرة ٥ من الوثيقة S/2003/751)، وذلك من أجل دعم الجانبيين في سعيهما إلى الوفاء

بتعهداتهما ومواصلة الحوار المنتظم في ظل بيئة سياسية معقدة. ورغم إقرار الجانبين بالحاجة إلى مزيد من المباحثات المتعمقة بشأن هذه القضية، لم يعقد الاجتماع. وذكر الجانب الأبخازي أنه لن يشارك في أي حوار مع الجانب الجورجي، إلى حين انتهاء الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد أُرُجئ لأسباب مماثلة انعقاد اجتماع الاستعراض المعترزم بشأن تنفيذ بروتوكول غالي، المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة S/2003/1019)، والذي كان من المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر.

٨ - وفي نفس الوقت واصلت البعثة إعداد أسس العودة المستدامة للاجئين والمشردين داخليا في ظل ظروف آمنة وكريمة، وأن يتم ذلك في البداية في مقاطعة غالي. وقامت البعثة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالمضي في إعداد مشروع ورقة مفهومها بشأن العودة، وذلك على أساس التعقيبات التي قدمها الطرفان، بغية إعداد الدورة التالية لفريق سوشي العامل المعني بهذه المسألة.

٩ - وقامت ممثلي الخاصة، تمشيا مع توصيات الاجتماع الثاني لفريق الأصدقاء، برئاسة الأمم المتحدة، في الفترة من ١٢ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، برئاسة زيارة جورجيا أبخازية مشتركة، على المستوى الوزاري، إلى البوسنة والهرسك وكوسوفو وصربيا والجبل الأسود (انظر الفقرة ٦ من الوثيقة S/2003/1019). وأتاحت الزيارة للجانبين فرصة دراسة أفضل ممارسات العمليات التي تقودها الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع، ولا سيما تلك المتصلة بأعمال الشرطة وعودة اللاجئين، وكذلك لمشاهدة الجهود الجارية من أجل المصالحة فيما بين الإثنيات المتعددة. ورأى الجانبان أن دور الأمم المتحدة في هذه العمليات والنتائج المحققة حتى الآن هو دور إيجابي. وأعربا عن اهتمام خاص بإمكانية تدريب ضباط الشرطة لديهما بمدرسة شرطة كوسوفو التي تترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأكملت البعثة تحليلها الأولي لكيفية تطبيق بعض الدروس المستخلصة من المشاكل المحددة لفترة ما بعد الصراع والتي ظهرت في منطقة البلقان على علمية السلام بين جورجيا وأبخازيا.

١٠ - وكمتابعة لأعمال بعثة التقييم الأمني لعام ٢٠٠٢ (انظر الفقرة ١٦ من الوثيقة S/2003/412)، قام مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة بعثة مرسلة إلى منطقة غالي، والمناطق المجاورة المتضررة من جراء الصراع في قطاعي أو شامشيرا وتكفارشيلي، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ورمت هذه البعثة إلى تقييم جدوى عملية الإنعاش المستدام للسكان المحليين والعائدين المحتملين، ولتحديد مزيد من الأعمال من أجل تحسين الظروف الأمنية

العامة وكفالة العودة المستدامة. وقامت البعثة، على وجه الخصوص، بالنظر في احتياجات إعادة التأهيل الاجتماعية والاقتصادية، وطرائق وأولويات تنفيذ توصيات البعثة. وشارك في البعثة ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بدور رئيسي في إعداد وتنفيذ هذه المهمة. واستعرضت البعثة مستوى الضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، واحتياجات إعادة التأهيل في مجالات الزراعة، والاقتصاد، والمأوى، والهياكل الأساسية، والصحة والتعليم، وتعزيز المؤسسات، ونظرت في جدوى نهج لإعادة التأهيل على مراحل يكون شاملا وقائما على أساس المناطق. ولاحظت البعثة المذكورة أن من شأن جهود برنامج إعادة التأهيل المحتملة أن تساهم في تحقيق بيئة أمنية مناسبة، والعكس بالعكس.

١١ - وبينما انتهج الجانب الأبخازي نهجا بناء عموما من أجل زيادة التعاون العملي، فقد واصل رفض استلام ورقة الاختصاصات ورسالة إحالتها. واستمر في التحجج "بإعلان استقلاله" من جانب واحد، الذي أصدره في عام ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٧ من الوثيقة S/1999/1087) بوصفه العقبة الأساسية أمام أي مفاوضات متعلقة بمركز المنطقة.

١٢ - وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تنفيذ الأنشطة التي كُلِّفَتْ بها وذلك رغم البيئة المعقدة والمضطربة سياسيا والناجمة عن تغير القيادة في تبليسي في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر والمواقف المسبقة للقوى السياسية في سوخومي، تحسبا لانتخابات عام ٢٠٠٤ للرئاسة بحكم الأمر الواقع. وفي أعقاب استقالة الرئيس شفرنادزه، أعرب الجانب الأبخازي عن تخوفه من أن انعدام الاستقرار في تبليسي، قد يصل إلى أراضيه أو أن القيادة الجديدة قد تعتمد نهجا متصلبا أكثر من السابق إزاء تسوية الصراع، مشيرا، في جملة أمور، إلى الخطاب النضالي الذي اعتمده بعض السياسيين الجورجيين بشأن إمكانية العودة إلى الخيارات العسكرية لتسوية الصراع. وأعرب، في نفس الوقت، عن اهتمامه الكبير باستقرار الحالة في تبليسي، ومواصلة المفاوضات بعد انتخاب الرئيس الجديد وتشكيل الحكومة. واعترض بشدة على قيام الجانب الجورجي بتوجيه الدعوة إلى مسؤولين بحكم الأمر الواقع رفيعي المستوى من أبخازيا وجنوب أوسيتيا، ورئيس جمهورية أديجارا المستقلة ذاتيا للقيام بزيارة متزامنة لموسكو في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بدون استشارة مسبقة أو تنسيق مع زعماء جورجيا. وشجب البيانات التي أدلى بها بعض المسؤولين الأبخازيين بحكم الأمر الواقع بشأن الاستعدادات العسكرية المعززة وواصل نقده الحاد لنظام سفر المقيمين الأبخاز بدون تأشيرات إلى الاتحاد الروسي، والحملة المنظمة التي يقوم بها الأبخاز للحصول على

الجنسية الروسية، فضلا عن الجهود الأبخازية الأخرى الرامية إلى التفكير في إقامة علاقات مشتركة مع الاتحاد الروسي (انظر الفقرة ٧ من الوثيقة S/2003/412).

١٣ - ونظرا للتطورات السياسية المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه، تم الاتفاق على عقد الدورة المقبلة لتبادل الأفكار على المستوى الرفيع، التي سترأسها الأمم المتحدة، في أوائل عام ٢٠٠٤.

ثالثا - الأنشطة التنفيذية

١٤ - استمرت دوريات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في قطاعي غالي وزغديدي طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تسجل أية انتهاكات لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤.

١٥ - وظلت الدوريات إلى وادي كودوري متوقفة بعد اختطاف أربعة من موظفي البعثة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر S/2003/1019، الفقرة ١٨). وبعد استكمال تحقيقات البعثة في حادثة الرهائن، التي أوصت باتخاذ تدابير أمنية إضافية من أجل ضمان سلامة وأمن المراقبين العسكريين، بدأت البعثة العمل مع الجانبين الجورجي والأبخازي، وكذلك مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، لوضع خطة عمل مناسبة لاستئناف تسيير الدوريات في ربيع عام ٢٠٠٤. وستستأنف الدوريات فقط عند الانتهاء من وضع وتنفيذ إجراءات أمنية أكثر إحكاما، وبعد أن يظهر الطرفان التزاما واضحا، وخاصة السلطات الجورجية، بضمان أمن موظفي البعثة. ولا تزال الدوريات التي تقوم بها الطائرات العمودية متوقفة أيضا بسبب الشواغل الأمنية المستمرة؛ وقد استمرت الرحلات الجوية الإدارية وفق مسارات محددة خصيصا لها فوق البحر الأسود.

١٦ - وواصلت البعثة جهودها على مستوى العمليات من أجل بناء الثقة بين الطرفين، والتقليل من احتمالات سوء التفاهم. وواصل الفريق المشترك لتقصي الحقائق الذي تترأسه البعثة ويشترك فيه الطرفان بنشاط بالإضافة إلى قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، التحقيق في حوادث العنف. وانتقلت فرقة العمل التابعة للفريق من سوخومي إلى غالي، لاختصار الوقت الضروري للاستجابة؛ ولا تزال معظم الحوادث تقع في قطاع غالي، ويجري حاليا التحقيق في ثماني حالات.

١٧ - ولا تزال الاجتماعات الأسبوعية الرباعية توفر إطارا بناء لكلا الجانبين لمناقشة المسائل ذات الصلة بالأمن بحضور كبير المراقبين العسكريين وكبار الموظفين في قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ومن ضمن القضايا المثيرة للاهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعتراضات جورجيا على "حراس الحدود" و "المراكز الجمركية"

الأبخازية، وقلق الأبخازيين من أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تقوم بعمليات عبر خط وقف إطلاق النار.

وادي كودوري

١٨ - نظرا لعدم تمكنها من إرسال دوريات إلى وادي كودوري، استمرت البعثة في الاعتماد على تقارير قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وعلى الطرفين للحصول على معلومات عن الحالة هناك. وأفادت هذه المصادر الثلاثة جميعا بأن الحالة الأمنية ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والواقع أن المرور في أغلب أنحاء الوادي ظل متعذرا منذ تشرين الأول/أكتوبر، بعد وقوع فيضانات عارمة أضرت بعدد من الجسور أو دمرتها، وحرفت أجزاء كبيرة من الطريق الرئيسي الذي يمر بكل من الجزء الشمالي للوادي الذي تسيطر عليه جورجيا والجزء الجنوبي الخاضع للسيطرة الأبخازية. وقد أفادت كل من السلطات الجورجية والأبخازية أن الطريق المار بالوادي سيتطلب إصلاحات كبيرة قبل إعادة فتحه. ولن تبدأ هذه الإصلاحات قبل فصل الربيع.

١٩ - وعملت البعثة على إنشاء آليات إضافية لبناء الثقة بين الجانبين في وادي كودوري. وبهذا الخصوص، سهلت مد خط هاتفي مباشر بين السلطات الأبخازية وكبير الممثلين الجورجيين في شمال وادي كودوري. وقد استخدم الجانبان الخط لتبادل المعلومات بشأن حجم الأضرار بعد الفيضانات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر، وما تلاها من تساقط للثلوج في الشتاء؛ ولعب الخط دورا هاما أيضا في تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحليين.

قطاع غالي

٢٠ - شهد الوضع الأمني في قطاع غالي تدهورا شديدا في بداية تشرين الأول/أكتوبر، بعد مقتل عشرة أشخاص خلال فترة ثمانية أيام. وأدى أخطر هذه الحوادث إلى مقتل اثنين من أفراد الميليشيات الأبخازية وامرأة واثنين من المهاجرين في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء كمين نُصب قرب المخفر الأمني الأبخازي الواقع في ديكازورغا، شرقي مدينة غالي، على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وقُتل رجلان في هجومي منفصلين وقعا يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر قُتلت امرأة خلال عملية سطو، واكتشفت جثتان في قرية كوخورا شمالي مدينة غالي.

٢١ - وتجدر الإشارة إلى أنه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وقّع الطرفان وبعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على بروتوكول في غالي اتفق

الطرفان بموجبه على التعاون بصورة أوثق فيما بينهما في مكافحة الجريمة، ومع بعثة الأمم المتحدة لتحسين الأجواء الأمنية السائدة (انظر S/2003/1019، الفقرة ١٠). ويرصد تنفيذ هذا البروتوكول في الاجتماعات الرباعية التي تعقد أسبوعياً. وكخطوة إضافية لتعزيز الأمن، زادت البعثة من دورياتها بإيفاد ستة مراقبين عسكريين إضافيين إلى قطاع غالي من أنحاء أخرى من منطقة البعثة.

٢٢ - وشهد الوضع الأمني تحسناً في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تلت عدة فترات من القلاقل، وأبلغ عن ستة حوادث قتل إضافية خلال ما تبقى من الفترة قيد الاستعراض، منها حادثة قتل وقعت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ ومقتل رجل في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وآخر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ومقتل رجلين في حادثين منفصلين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ وآخر تلك الأحداث مقتل عمدة غاغيدا، وهي قرية تقع جنوبي قطاع غالي، وذلك في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. ووقع معظم هذه الأحداث في أماكن قريبة من خط وقف إطلاق النار. وتشمل الأرقام الخاصة بالفترة قيد الاستعراض مقتل ١٦ شخصاً في عشرة حوادث منفصلة، وخمس عشرة حادثة سطو؛ وثلاث حوادث إطلاق نار وخمس عمليات اختطاف. وإضافة إلى ذلك، احتجزت الميليشيات الأبخازية ثلاثة أشخاص في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على إثر حادثة وقعت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلقت فيها النيران على مركبة لقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وكان الجميع قد أُفرج عنهم بحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، احتجزت الميليشيات الأبخازية مؤقتاً خمسة من السكان المحليين، إثر اختطاف ثلاثة حراس أبخازيين في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وأطلق سراح السجناء من غير أن يتعرضوا للأذى في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وقامت بعض القرى بتشكيل وحدات للحماية الذاتية و/أو استخدمت حراس أمن لحماية محاصيلها خلال فصل جني البرتقال اليوسفي. وبقيت القوات الأمنية الأبخازية في قطاع غالي في حالة من الاستنفار العالي طوال الفترة قيد الاستعراض استعداداً للانتخابات البرلمانية الجورجية أولاً ثم من جرائها.

قطاع زغديدي

٢٣ - شهد قطاع زغديدي زيادة مماثلة في أعمال العنف والجرائم، غير أن حوادث القتل كانت أقل عدداً بكثير مما سُجل في قطاع غالي، وهي: ستة اغتيالات في أربعة حوادث منفصلة، وست عشرة عملية سطو؛ وثلاث عمليات إطلاق نار. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر. نظم حوالي ٦٥ من المشردين داخلياً مظاهرة سلمية خارج مقر قطاع زغديدي احتجاجاً على عدم دفع الحكومة للبدلات الشهرية. وتم التوصل إلى حل بمساعدة

السلطات المدنية وسلطات الشرطة المحلية، التي أكدت للبعثة أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن موظفي البعثة، بمن في ذلك القائمون بالدوريات. كما نظمت الجماعات السياسية المعارضة مظاهرات محدودة النطاق خارج المباني الحكومية طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر احتجاجاً على النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية.

رابعاً - التعاون مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٤ - استمرت البعثة وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة في التعاون الوثيق على المستويين التشغيلي والقيادي، خاصة في إطار الفريق المشترك لتقصي الحقائق والاجتماعات الرباعية الأسبوعية. واستند التعاون إلى اتصالات منتظمة بين ممثلي الخاصة وكبير المراقبين العسكريين من جهة وبين قائد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من جهة أخرى، فضلاً عن اجتماعات منتظمة على المستوى التنفيذي.

خامساً - المسائل المتصلة بالشرطة

٢٥ - وفقاً لقرار مجلس الأمن القاضي بتعزيز قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها عن طريق إضافة عنصر شرطة مدنية إلى البعثة، تم نشر ضباط الشرطة العشرة الأوائل، بمن فيهم كبير مستشاري الشرطة ومدير مكتبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. غير أن نشر بقية أفراد عنصر الشرطة تأجل بصورة مؤقتة، وبسبب إعلان حكومة الأمر الواقع في أبخازيا أن برلمان الأمر الواقع أجاب سلباً على اقتراح تمركز شرطة تابعة للبعثة على الأراضي الخاضعة لسيطرة أبخازيا، خاصة في مقاطعة غالي، ونتيجة لذلك يتعين تأجيل نشر الضباط المتبقين.

٢٦ - وقد عملت ممثلي الخاصة بتعاون وثيق مع السلطات الأبخازية للاتفاق على صيغة لعمل الضباط الموجودين في أبخازيا، جورجيا، قبل النشر التام لأفراد الشرطة المتبقين. وفي الأثناء، عقدت الشرطة المدنية التابعة للبعثة اجتماعات تمهيدية مع أعضاء الحكومة الجورجية، وشرعت في تقييم أولي للاحتياجات الماسة إلى التدريب والمعدات في قطاع زغديدي. وبدأت أيضاً الاستعدادات للقيام بدوريات في قطاع زغديدي، بالتعاون مع المراقبين العسكريين التابعين للبعثة. والعمل جارٍ لاختيار ١٥ من أفراد الشرطة في مقاطعة زغديدي للمشاركة في التدريب في مدرسة خدمات الشرطة بكوسوفو التي تديرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

سادسا - حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

٢٧ - ظلت حالة حقوق الإنسان هشة، خاصة في مقاطعة غالي، وأظهرت المتابعة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سوخومي لعدة عمليات قتل واحتطاف في مقاطعة غالي أن سيادة القانون ما زالت واهنة لدرجة لا تسمح بحماية حقوق الإنسان الأساسية للسكان، وهي الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والأمن. كما لاحظ مكتب حقوق الإنسان أن كثيرا من الأطفال في مقاطعة غالي لا يتمتعون بحق التعليم بلغتهم الأصلية. وستظل قدرة المكتب على زيادة الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتقييد بها محدودة إلى أن يُسمح له بإرساء وجود دائم في المقاطعة، على نحو ما أوصت به بعثة التقييم المشتركة التي زارت المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر S/2001/59، المرفق الثاني).

٢٨ - وواصلت الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية جهودها الرامية إلى مساعدة الفئات المستضعفة عن طريق توفير الغذاء والمعونة الطبية والمساعدة في مجال الهياكل الأساسية. واستمرت منظمة هالو في تقديم خدمات إزالة الألغام والتدريب للتوعية بمخاطر الألغام. واستكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجزء الخاص بعام ٢٠٠٣ من مشروعها لإصلاح المدارس، بانتهاءها من عملية إصلاح سبعة مبان مدرسية إضافية في أنجازيا جورجيا خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، وتوقع ست من هذه المدارس في مقاطعة غالي. ولا يزال أكثر من ١٤ ٠٠٠ طفل في أنجازيا يستفيدون من برنامج إصلاح المدارس التابع للمفوضية. وواصلت المفوضية مساعدة أكثر من ٢٧٠ شخصا من ضعاف الحال والمسنين في سوخومي. وقد بدأت المنظمة غير الحكومية الإسبانية AcciÓN contra el hambre (الكفاح ضد الجوع) تنفيذ مشروع جديد مدته ١٠ أشهر، يموله مكتب المساعدة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، ويهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر المعوزة على جانبي خط وقف إطلاق النار. ولا تزال منظمة الكفاح ضد الجوع تدير أيضا مشروع "الغذاء مقابل العمل" التابع لبرنامج الأغذية العالمي والذي يموله مكتب المساعدة الإنسانية، وتستفيد منه ١٣ ٥٥٠ أسرة معوزة. وقدمت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تمويلا في تشرين الثاني/نوفمبر لتنفيذ مشروع جديد للتنمية المحلية، واستمرت في تمويل مشروع يهدف إلى تحسين نوعية السكن الفردي والجماعي. ورتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعقد حلقات دراسية بشأن دور المرأة في بناء السلام، والقضايا الجنسانية وحوار المجتمعات المحلية، وأصدر العدد الأول لمجلة في مقاطعة غالي تتعلق بالمرأة والسلام. وركز برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تنمية المنظمات المحلية غير الحكومية وتشجيع المشاريع المدرة للدخل.

٢٩ - واستمرت البعثة في تقديم مساعدة جيدة التوقيت ومحددة الهدف لتحسين الظروف المعيشية للمشردين داخليا، وتحسين قدرة دورياتها على الوصول إلى مختلف المناطق عن طريق إصلاح الطرق والجسور، فأُنجزت مشروعات أخرى سريعة الأثر، بحيث وصل مجموع المشاريع السريعة الأثر المنجزة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦ مشروعا. ووصل ٢١ مشروعا آخر إلى مرحلة متقدمة أو متوسطة من الإنجاز، وهناك ١٠ مشاريع أخرى تنتظر إتاحة الأموال من طرف الجهات المانحة.

سابعاً - مسائل الدعم

٣٠ - انتهت البعثة من بناء مُجمعها للمكاتب المهيأة في حاويات في مقر البعثة في سوخومي، وقد انتقلت جميع المكاتب الآن إلى هذا المجمع، وأُخليت المكاتب التي كانت مستأجرة من فندق أيتار.

ثامناً - الجوانب المالية

٣١ - رصدت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٣/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغا إجماليا ٩٠٠ ٩٢ ٣٢ دولار، وهو ما يعادل ٤٠٨ ٦٧٤ ٢ دولارات في الشهر للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقسمة هذه المبالغ رهن بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

٣٢ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، فستقتصر تكاليف تمويل البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المبالغ الشهرية التي اعتمدها الجمعية العامة.

٣٣ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٨,٩ ملايين دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام فقد بلغت ١.١ بليون دولار في ذلك التاريخ.

تاسعاً - الملاحظات

٣٤ - إنني أرحب بالزخم الذي اكتسبته عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة أثناء عام ٢٠٠٣، وكذلك بتزايد مشاركة فريق الأصدقاء والرغبة المتجددة للجانبين في المعالجة البناءة للمسائل العملية في المجالات الحاسمة، وهي التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين والمشردين داخليا والمسائل السياسية والأمنية. وللمساعدة في إعطاء الأولوية لهذه المهام وتنفيذها، تم توسيع نطاق مجموعة آليات عملية السلام المتاحة عن طريق الاجتماعات الرفيعة المستوى

لفريق الأصدقاء التي ترأستها الأمم المتحدة، وتكملتتها بواسطة أفرقة العمل التي أنشئت في أعقاب اجتماع القمة الجورجي - الروسي في آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد أسفرت هذه المبادرات عن إحراز بعض التقدم في الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالعودة والأمن، أي نشر عنصر للشرطة المدنية تابع للبعثة، وسبقت ذلك زيارة إلى البلقان لدراسة أفضل الممارسات ودراسة جدوى لعملية التأهيل التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمضي في التعاون بين الجانبين لمكافحة الأنشطة الإجرامية.

٣٥ - ومع ذلك فقد ظل هذا التقدم بطيئا للغاية وبذلت البعثة من أجله جهودا دؤوبة مدعومة في ذلك من جانب فريق الأصدقاء، لإبقاء تركيز الجانبين على المضي قدما في هذه العملية. وفي نفس الوقت، أدت الحالة السياسية المتزايدة التعقيد على جانبي خط وقف النار والأحداث التي أسفرت عن استقالة الرئيس شيفرنادزه في تشرين الثاني/نوفمبر إلى تعليق عملية السلام مؤقتا. وسيوفر الاجتماع الثالث لفريق الأصدقاء برئاسة الأمم المتحدة، المزمع عقده في أوائل عام ٢٠٠٤، فرصة جيدة لاستعراض الموقف والسعي إلى إحراز تقدم متحدد بشأن المهام ذات الأولوية في عملية السلام.

٣٦ - وفي هذا السياق، أشجع الجانبين على مواصلة تنفيذ التوصيات العالقة التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة لعام ٢٠٠٠ وبعثة التقييم الأمني لعام ٢٠٠٢، إذ لا ينبغي زيادة تأجيل فتح فرع مكتب حقوق الإنسان وحل الخلاف بشأن لغة التعليم في مقاطعة غالي وذلك في ضوء حالة حقوق الإنسان المحفوفة بالمخاطر واحتمال عودة المزيد من الأشخاص إلى تلك المقاطعة. وإذا كان الجانبان ملتزمين التزاما حقيقيا بتحسين الحالة الأمنية في مقاطعة غالي، فينبغي زيادة فعالية التحقيق في الأعمال الإجرامية، بصرف النظر عن طبيعتها، ومنع وقوعها في المستقبل. وعنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة على أهبة الاستعداد لمساعدة هيئات إنفاذ القانون المحلية في هذه المهام. وفي هذا الصدد، اتطلع إلى تأكيد الجانب الأبخازي لإمكانية نشر من تبقى من ضباط الشرطة المدنية في قطاع غالي، وذلك لكي يتسنى لهم الشروع في الأنشطة الموكولة إليهم في المنطقة.

٣٧ - وبعد مرور سنتين على إعداد الصيغة النهائية لورقة الاختصاصات ورسالة إحالتها، التي حظيت بالتأييد التام من جانب فريق الأصدقاء ومجلس الأمن، لم تبدأ بعد المفاوضات المعنية بالمركز السياسي المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا. ولا يزال الأعضاء الرئيسيون في مجلس الأمن يعيدون تأكيد دعمهم لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها بعبارات لا يتطرق إليها الشك. وأناشد مرة أخرى الجانب الأبخازي التخلي عن موقفه المتشدد وانتهاز فرصة تغير القيادة في تبليسي للتفاوض بشأن تسوية دائمة ومقبولة من جانب الطرفين.

٣٨ - ويظل أمن أفراد البعثة من الشواغل البارزة. وأود تذكير الجانبين على حد سواء بمسؤوليتهما عن سلامة وأمن أفراد البعثة في كافة الأوقات ودعم الضمانات المقدمة في هذا المضمار باتخاذ إجراءات ملموسة. ويمكن للجانبين تقديم أفضل دليل على التزامهما بسلامة موظفي البعثة عن طريق اعتقال ومقاضاة مرتكبي الجرائم العديدة ضد أفراد البعثة، بما في ذلك إسقاط طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة في عام ٢٠٠١. والتعاون الفعال والمنفذ في الوقت المناسب بشأن المسائل المتصلة بالأمن من شأنه أن يفضي أيضا إلى استئناف نشر الدوريات في وادي كودوري، وهو الأمر الذي يظل يشكل جزءا أساسيا من ولاية البعثة.

٣٩ - وإنني لعلى قناعة من أن حضور البعثة يظل أساسيا بالنسبة للمحافظة على الاستقرار في منطقة الصراع والمضي بعملية السلام إلى الأمام من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة. ولذا فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة مرة أخرى لمدة ستة أشهر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٤٠ - وفي الختام، أود الإشادة بالجهود الدؤوبة لممثلي الخاصة السيدة هايدي تاغليافيي ونائبتها السيدة روزا أوتنبايفا وللكبير المراقبين العسكريين اللواء قاضي أشفق أحمد، فكفاءتهم المهنية وقدرتهم القيادية لا تزالان توجهان جهود البعثة لتيسير التوصل إلى حل دائم للصراع في أبخازيا، جورجيا. وأشيد أيضا برجال البعثة ونسائها لتفانيهم والتزامهم في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم من جانب مجلس الأمن، وذلك في ظل ظروف عسيرة ومحفوفة بالمخاطر أحيانا.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين وأفراد الشرطة المدنية (في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١٢
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	٩
بنغلاديش	٩ ^(١)
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٦
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
السويد	٣
سويسرا	٤
فرنسا	٣
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٥
المجموع	١١٨

البلد	أفراد الشرطة المدنية
ألمانيا	٤
بولندا	١
سويسرا	٣
هنغاريا	٢
المجموع	١٠

(أ). بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين.

